المقياس: مراقبة التسيير العمومية

السنة الثالثة: تسيير عمومي

من إعداد الأستاذة: قارة تركي آسية

مقدمة عامة: يهدف هذا المقياس إلى إلقاء الضوء على أهم الأدوات المالية، ذكرنا المستعملة من طرف الهيآت الحكومية لممارسة الإستعمال الفعال للموارد المالية من جهة و هذا مطابقتها مع مختلف البرامج المسطرة من طرف الدولة، و نظرا لإتساع مجال التسيير العمومي من جهة و تعدد أدوات التسيير من جهة أخرى حيث تطرق هذا المقياس إلى مختلف أنواع الميزانيات من جهة و أدوات المراقبة من جهة أخرى، من باب آخر، نتطرق في هذا المقياس لإلى أعمال تطبيقية تكمل فيها المحاور الأربعة لأدوات مراقبة التسيير قد تتعلق أيضا بالطابع القانوني.

⑦ contrôle de gestion public

الموازنة العامة في مراقبة التسيير

تعد الموازنة العامة مرآة تعكس فلسفة النظام السياسي في توجيه الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهي أداة مالية مهمة، توضح المركز المالي للحكومة وتمثل إحدى الأدوات الأساسية التي تتوفى بموجبها الدولة لإدارة سياستها المالية من نفقات وإيرادات من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها تستسيرها من قبل الدولة وفق الحالة والظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني (الدورة الاقتصادية)، وتعتبر الموازنة العامة أداة للتخطيط، إذ أنها تمثل التعبير الكمي عن الخطط المستقبلية للوحدات الاقتصادية، تتسم الموازنة العامة بخاصية التناسق والاتصال كونها تجمع بين عدد من العوامل والمتغيرات للظروف المحيطة والمؤثرة على الاقتصاد الوطني، على هذا الأساس تشكل الموازنة العامة أداة للرقابة من خلال التأكد من تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في مرحلة التخطيط والتأكد من أن جميع أجزاء الاقتصاد تعمل بطريقة منسجمة مع سياسات الوحدات الاقتصادية وأهدافها.

مفهوم الموازنة العامة: هناك تعاريف متعددة للموازنة العامة تختلف وفقا لاختلاف الفكر الإيديولوجي للمدارس الفكرية وطبيعة النظم السياسية والفلسفة الاقتصادية المتبعة في كل دولة إلا أن أغلب التعاريف تتفق في الجوهر والأهداف التي تهدف الدولة لتحقيقها لذلك نستنتج أن الموازنة العامة هي: «خارطة طريق مالية مخططة، منسقة ومفصلة، ضمن أبواب تخص الأهداف والاستراتيجيات موجهة نحو المستقبل خلال سنة واحدة». تقوم الموازنة العامة على تناسق مستوفية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، خلال السنة المالية إذا فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها العامة، اقتصادية اجتماعية سياسية وتجاوز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها.

وهي كذلك عملية تخصيص الموارد المالية النادرة

الأداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الأهداف والسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك تحاول السلطات إعداد الموازنة العامة بما يحقق في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.

بالإضافة إلى كل ذلك تعتبر الموازنة العامة عنصراً أساسي في نظام الإدارة المالية من خلال الأداء المحاسبي والرقابة المالية كون مضمونها يؤثر في عملية تنفيذ المشاريع لأنها تتولى تخطيطها وتوزيعها.

هي التي

يتسنى للموازنة من خلال السياسة المالية التأثير في الأهداف الاقتصادية الرئيسية، لأن السياسة المالية تهدف إلى عملية تحديد الأولويات والنفقات العامة للمساهمة في التخفيف من التأثيرات التي تنجم عن الدورات الاقتصادية.

أهمية الموازنة العامة: إن الموازنة هي مرآة الدولة ترى من خلالها نفسها أمام المجتمع مع أنها تعبر عن طابع الدولة.

تتمثل أهمية الموازنة العامة في وجود قوانين منفصلة يمكن أن تتمثل في مجموعة قانون للموازنة العامة مثل
- قانون في الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- قانون الصندوق المولد.
- قانون الموازنة بين الموازل المعدلة التي عليها من خلال الإيرادات بأنواعها المختلفة والنفقات المتزايدة والمتزايدة العجز أم الفائض)
- الموازنة دلالات سياسية اقتصادية واجتماعية

(لا يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة ... تحليل ...)

التمييز بين مفهوم الموازنة العامة ومفاهيم مالية أخرى

1) الموازنة العامة والميزانية: كثير من الباحثين في

بدلاً من موازنة الدولة وهذا الاستخدام الغير دقيق للمصطلح
③ أدى إلى الخلط بين الوضع الحسابي الماضي للقطاع والوضع
الحسابي المستقبلي للقطاع العام

كما أن موازنة الدولة تفترض التوازن بين الإيرادات والنفقات
أما الميزانية تتضمن تلك البنود الأنشطة الوحدات الاقتصادية
التي يُتأمل أن تحقق الربح أو الخسارة وأن عكس الأهداف
وأن تشترك في إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام
على هذا الأساس تعرف الميزانية بأنها تقرير تاريخي عن سنة
سابقة.. بيانات فعلية تعبر عن واقع مالي فعلي لوحدات
الاقتصادية بغية التعرف على مركزها المالي خلال مدة معينة
وهي أيضا عبارة عن قائمة مالية تضم الخصوم (مصادر التمويل)
وجانب الأصول (مناقذ الاستخدام بهذه الأصول) وحقوق ملكية
وتحليل مالي، وتتعلق بسنة سابقة، تقع ضمن أدوات
التحليل المالي.

② الموازنة العامة، وموازنة الاقتصاد الوطني budget prélisional.

يختلف مفهوم الموازنة العامة، والموازنة الاقتصادية (الاقتصاد الوطني)
الاقتصاد الوطني في كونهما عبارة عن (تقديرات مفصل ومحتمل
لنفقات الدولة وإيراداتها بمدة مستقبلية من الزمن أي لسنة
مقبلة والأرقام الواردة فيهما هي أرقام ليست أرقام فعلية،
متطلبات المستقبل، علاقة ارتباط وثيقة بين التوقعين
من الموازنة، إلا أن البيانات والمعلومات التي تتضمنها
الموازنة التقديرية، تعد ضرورية لإمكان وضع وتنفيذ السياسة
الاقتصادية، التي تنطوي عليها الموازنة الحالية بحيث تتأثر بهذه
الأخيرة، تقدير بالمبالغ الاقتصادية المتوقعة الناجمة
عن الأنشطة الاقتصادية في قطاعاتها المختلفة
وعلاقاتها الخارجية والداخلية، في مدة زمنية غالبا
ما تتحدد بسنة واحدة.

قواعد الموازنة العامة: تشتمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها وأعدادها وهي تعتبر من الطبيعة الإدارية والسياسية للموازنة. وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:

1) مبدأ الوحدة: ويقضي هذا المبدأ بأن توضع الموازنة لمدة سنة مالية واحدة، وهذا تعبيراً عن أن تقدير الموازنة يجب أن يتم بالنسبة لمدة زمنية معينة وهي السنة الواحدة. ويرجع السبب في ذلك إلى إمكانية تغطية جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام وعلى الموارد العامة، من جهة أخرى ومن جهة لا يخل بمبدأ السنوية. وأنه يصعب إعداد تقدير كل فترة وطبيعة التدفقات والموارد إذا زادت المدة عن السنة. مما يضعف الرقابة بكل دقائقها.

2) مبدأ الوحدة: يقضي بتوحيد إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة، ويقضي مبدأ الوحدة بأن يتوازن الإيرادات والنفقات. ولذلك يقضي هذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة شاملة لجميع النفقات والإيرادات بدون خصم أي نوع من النفقات المتعلقة بها وإدخالها لاحقاً. ويتم إنفاق النفقات في حدود الاعتمادات المخصصة بالموازنة العامة فقط.

3) مبدأ (القاعدة) السنوية: يقضي هذا المبدأ تكون الموارد والنفقات شاملة بمعنى لا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة لأن هذا الأسلوب في التخصيص قد يقلل الموازنة العامة مرونتها. فمثلاً إذا كان حجم الإيراد المخصص للنفقة كبيراً وهذا يؤدي إلى الإسراف والعكس صحيح.

4) قاعدة الوحدة: وهي تعني أن تكون الموازنة في شكل وثيقة واحدة تبوب فيها نفقاتها وإيراداتها على أساس تقسيمات وظائفها. وهذا ليبسط لكل يريد الإطلاع عليها معرفة وتحليل مركزها المالي. ويستثنى من ذلك الموازنات المستقلة التي تقوم بتمويل نفقاتها بنفسها ولا تلجأ إليها إلا في حالات طارئة مثل حالات العجز

3 مرحلة إعداد المُوازنة: تعرض المُوازنة على مجلس الوزراء الذي يقوم بمناقشتها وتعديل المُوازنة إذا لزم الأمر، ثم ترسل إلى البرلمان ليتم مناقشتها وبعد الموافقة عليها يتم إصدار قانون يسمى قانون المُوازنة، ويرى البعض ضرورة اشتراك ذراي المجلس والبرلمان في مرحلة الإعداد وذلك لإحداث الاتزان بين الإيرادات العامة عن إعداد المُوازنة (تطبيق مبدأ المشاركة)

2- مرحلة تنفيذ المُوازنة: يبدأ تنفيذ المُوازنة من تاريخ أعتمادها من السلطة العليا ثم تبلغ كل وزارة وهيأة بمُوازناتها النهائية للعمل بها.

3- مرحلة مُراقبة التنفيذ: في نهاية السنة المالية تعد كل جهة ~~الحسابات~~ الحسابات الختامية أو الناتجة عن التنفيذ وهو أعتماد المُراقبة المركزية والفرعية.

4- مرحلة تقويم المُوازنة: تعد هذه المرحلة آخر المراحل التي تمر بها دورة حياة المُوازنة العامة، والغرض منها هو التأكد من أن تنفيذ المُوازنة قد تم طبقاً للسياسة المرسومة، وأن الاعتمادات التي سبق إقرارها قد تحقق استخدامها في الأغراض التي خصصت لها في قانون المُوازنة، وهي تسمى رقابة مالية أو تشريعية.

وظائف المُوازنة العامة: المهمة الأولى عند إعداد المُوازنة العامة هي تحديد السياسات والأهداف للدولة، إذ يجب للمُوازنة العامة أن تأتي بعد تحديد السياسة الاقتصادية العامة للدولة وليس العكس، فإذا كان هذا دليل في السياسات فإن المُوازنة لا يمكن أن تكون فعالة، ومن هنا تتجلى هذه الوظائف في الوظائف التالية التي تقوم بها وهذه هي:

1- وظيفة التخصيص: تهتم الحديث عن الدول عند إعدادها للمُوازنات العامة من عدد من القبول من أهمها مدلولية المُوازنة الاقتصادية مقارنة بالحاجات العامة، وبالتالي فإن تم المُوازنة العامة أن تعمل تم تخصيص الموارد بالشكل الأمثل، أي تقلل من معدل لان الهدر ~~gaspillage~~ والتبذير gaspillage من أجل تعظيم الناتج الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة، إذا أصبح خبراء يتأكدوا على ~~ضرورة~~

ج - وظيفة التوزيع وإعادة التوزيع: تقوم الدولة من خلال النفقات العامة بوظيفة التوزيع، أما وظيفة إعادة التوزيع فتتحقق من خلال أن القطاع الخاص والقطاع المشترك يستثمران في المشاريع التي تحقق له أعلى الأرباح وبالتالي يحرمان من أرباح سلع وخدمات ذات الربحية فقط أما السلع والخدمات التي لا تحقق الأرباح أو ما تعرف بالعامة فتعمل على توفيرها الدولة وتمول من طريق الضرائب وبالتالي فإن الدولة تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء من خلال السلع والخدمات العامة حتى يتم تقليل التفاوت بين الطبقات المجتمع.

د - وظيفة الإستقرار الإقتصادي: تتطلب وظيفة الإستقرار تحقيق برامج معدلا للأثر الإقتصادي للعمليات المالية الحكومية على الإقتصاد الكلي، ومن هذه الآثار: مستوى التشغيل، الإستقرار الأسعار، معدل النمو، التوازن الخارجي، وميزان المدفوعات

٤- التوازنة العامة ذراع السياسة المالية: تستخدم التوازنة العامة لإزالة السيطرة على معدلات النمو الإقتصادي، إذ مثلاً يؤدي ارتفاع حجم التوازنة إلى المزيد من عوامل التحفيز على الطلب الكلي، الأمر الذي يساهم في تقليص حجم البطالة والحفاظ الإقتصاد من هوة الركود، من جهة أخرى يؤدي عناصر التوازنة إلى الإبطاء من سرعة التضخم والتقليل من آثاره الإقتصادية والإجتماعية.

انا تشير على الأهداف الإقتصادية الرئيسية: تستخدم التوازنة العامة كأداة لتطبيق شدة التقلبات الإقتصادية التي عادة ما ترافق دورة الأعمال من خلال ما يسمى بالإستقرار التلقائي العامة أساسا في بنية التوازنة العامة (تلقائي)

الحساب الختامي و مراقبة تسيير الميزانية
الموازنة للدولة (العامة)

مقدمة: يعتبر الحساب الختامي من أهم التقارير المالية التي يلزم بها الأجهزة الحكومية إعدادها نهاية السنة بعد إعتماد الموازنة. و يشمل الحساب الختامي مجموعة من الكشوف و البيانات المالية الخاصة بالعمليات و الإيرادات الفعلية و المقدرة، بالإضافة إلى استخراج الإنحرافات، تفسيرها و مقارنة درجتها مع النتائج المحصل عليها.

① مفهوم الحساب الختامي: هو حساب أو كشف يثبت فيه كافة المبالغ للاستخدامات الفعلية و الإيرادات الفعلية عن السنة المالية المنتهية و ما يترتب عنه من فائض أو عجز مالي. و يعرف أيضا أنه تقرير يسوي بعض عمليات تنفيذ الموازنة العامة. و يظهر من خلال هذا الكشف المركز المالي للدولة، فإذا كان حجم إيرادات الدولة و مصروفاتها متوازيا تكون الدولة قد حققت زيادة في قيمة أصولها و يكون هناك دليل رصيد الحساب الختامي. إذا و إذا كان العكس تكون الدولة قد حققت نقصا في الأصول و يكون الرصيد الختامي عجزيا.

② أهمية إعداد الحساب الختامي: تتجلى هذه الأهمية فيما يلي: 1- تقييم إنجازات الحكومة و بيان مدى تحقيق أهدافها.
2- إظهار المركز المالي للدولة و ما تحقق من فائض أو عجز نقدي
3- يحقق إحكام الرقابة على تنفيذ عناصر الموازنة العامة.
4- التعرف على حقيقة تحصيل الموارد المالية و مطابقتها مع الأهداف المنجزة فعلا و رصيدا نقديا.
5- إمكانية التحقق من توازن الحساب الختامي لكل وزارة أو

⑨ عندما يتم الانتهاء من إعداد ملاحظات الحسابات الختامية لجميع الوزارات يتم تجميع هذه الملاحظات في كشف واحد يسمى الوضعية المالية العامة للدولة والتي تقوم بها وزارة المالية.

ويعتبر هذا البيان الوثيقة الأساسية لإعداد ميزانية السنة الموالية.

ومن الصعوبات في إعداد الحساب الختامي (العام) يمكن أن نذكر ما يلي:

- عدم احترام الاعتمادات المفتوحة من بعض الإدارات
- صعوبة استرجاع بعض الحقوق المالية (الموارد الخارجة)
- أثر بعض العوامل المالية: انخفاض نقدي ...

ب- تحليل المالي للموازنة

يقوم تحليل المالي للموازنة على النقاط التالية:

① - الوصول إلى إعطاء حكم على تسيير الموارد المالية خلال وزارة خلال فترة معينة

② - الإطلاع على مدى فعالية السياسات الفرعية المعتمدة والسياسة العامة للدولة

③ - التحقق من التوازن المالي للدولة على المدى المتوسط القصير والطويل الأجل

④ - التنبؤ بالأخطار المالية

⑤ تحليل الوضعية المالية العامة وتصحيح الانحرافات

⑥ إثارة نقاش حول المال، الذي أسير المال والاستثمار

⑦ تحليل يأخذ بعين الاعتبار بعض المعدلات مثل: الادخار - الاستثمار - معدلات الفائدة والحجم، التوظيف والبطالة - الدخل الوطني

وضع آليات جديدة لإعداد موازنة السنة الموالية

يخص بموازنة البرامج والأداء أسلوب تقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات
ويكون الهدف وضع برنامج كامل أو جزئي من البرنامج يتم تقسيمه إلى مجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات أداء.
وبذلك يتم تبويب الموازنة وفقا للبرامج ووحدات الأداء أو المسؤوليات لكل وزارة حسب الأهداف والمشاريع المحددة في البرنامج العام للوزارة ومدى توفر الاعتمادات اللازمة لها.

وتكمن أهمية الأداء في ميزانية البرامج من خلال مرحلتين أساسيتين
وهما

موازنة البرامج والأداء

لم يكن المفهوم الحديث للموازنة لم يكن يهتم بتوازن الإيرادات والنفقات بل تعداه ليشمل الاهتمام بمدى التوازن الإجمالي والإجمالي بين الأهداف المنشودة والموارد المتاحة لتحقيقها

الشكل أو البيان المتضمن للأرقام الحسابية بل أصبح الهدف من هذه الأرقام تعبيراً وترجمة لواقع اقتصادية - مستوى الدخول العلاقات بين طبقات المجتمع ... إلخ، بتعبير آخر هي مؤشرات يمكن على المبادئ التالية:

① الانضباط المالي: ويقصد به الا يتجاوز الإنفاق الفعلي الحدود المقررة له في الموازنة العامة. بمعنى ألا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي (مثال)

② الكفاءة التخصيصية: ويقصد بذلك أن تخصيص الإيرادات المالية يتم وفق الأولويات العامة، وكفاءة البرامج العامة. بمعنى أن الأولوية تعطى للأنشطة العامة. والبرامج التي لها مردود أعلى في ظل أي تزاحم في الموارد المالية والسيولة.

③ الكفاءة التشغيلية: والمقصود منها أن تقدم الوحدات الإدارية المعنية مستوى معين من الخدمات العامة، باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد المالية، أي فضل مستوى ممكن من الخدمات العامة.

وعلى هذا الأساس أصبحت ميزانية البرامج والأداء تهتم في إعدادها بالوثائق والكراسات، نظام للتصنيف، نظام فعال للمحاسبة، تبني لمضاهاتها وليس لتعطله تعديلها.

المفهوم الدقيق لميزانية البرامج والأداء: وهي مجموعة الأساليب التي يتمكن بواسطتها مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف الأهداف ضمن مسؤولياتهم والمقارنة الدورية في تنفيذ هذه الموارد المستعملة. وهذا ما يعبر عنه بالأداء

إذا أن الأداء في هذا المنظور يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها (القصيرة، المتوسطة والطويلة) الأجل.

- قدرتها على استغلال مواردها بشكل فعال
- كفاءة تخصيص

ومن هنا فموازنة البرامج والأداء هي التبويب الآلي يرتكز
على الأنشطة الآتي تقوم بها الحكومة (ومن ثم الوزارات)
معتمدة على مجموعة من البرامج الهادفة من خلال ربط
مؤسسات القطاع العام (مثلا) بالنتائج والمنجزات التي تحققها
مع جعل استخدام معلومات الأداء أمرا نظاميا.
وهنا يجب التأمل بين

موازنة الأداء: إذ ترتكز في جوانبها على الالتزام بكفاءة العمل
وبتحقيقه ذلك من خلال توظيف تقسيمات الموازنة في إطار وظيفي
توفير المقاييس لتكلفة العمل (بكل الأصناف وللأصناف المساعدة
في إنجاز الأنشطة المحددة بالكفايات المتوقعة.)

موازنة البرامج: هي خطة القيام بالأعمال (العامة) تتضمن
برامج ومشاريع للتنفيذ مستقبلا وتترجم الأهداف المقررة فيها
إلى عدد من البرامج الأخرى (تسجل مستقبلا).
لذلك فهي تعتبر إطارا واسعا تتداخل فيه نظم التخطيط
والبرمجة في إطار منعكة الشؤون يتخطى ويتجاوز حدود
الموازنة السنوية (الموازنة العامة)

متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء
- تحديد الأهداف والمحافظة عليها
- تحديد الخدمات والأنشطة التي تؤديها الأجهزة المعنية
- اتخاذ قرار من حقيقة إمكانية تحقيق الأهداف
- استخدام مقاييس ملائمة لأداء كل خدمة
- اقتراح نظام محاسبي يساعد في تحديد التكلفة لكل نشاط

أسلوب مدخلي لإعداد موازنة البرامج والأداء: تقسيم العمل العام
لعدد من البرامج - تقسيم البرامج لعدد من الأنشطة - تحديد
الهدف العام لكل برنامج على حدة - تحديد جميع الأهداف
المشتقة من الهدف العام - قياس أداء كل نشاط لكل هدف ...

مزايا مقارنة البرامج والأداء

- تحديد البرامج والأهداف وفق أولويتها
- رفع مستوى الكفاءة الإدارية للنجاح في تحقيق أكبر قدر من النتائج
- تطبيق أساليب رقابية فعالة تعتمد على المعايير الدورية عن سير العمل ...
- التعرف على مشاكل التشغيل ومحاولة تجنبها
- الاهتمام بالتنسيق فيما بين المؤسسات والأجهزة الرقابية الأخرى
- اتساع المرونات الآزمة لتعبئة الموارد المتاحة لكل مؤسسة
- تحديد الرقابة والمتابعة على النتائج والمنجزات خصوصا بعد انتشار المنافسة الدولية في ظل العولمة وظهور صراع حول كفاية الإنتاجية وكفاءة الأداء).

الانتقادات الموجهة لمقارنة البرامج والأداء (بالدينار)

- صعوبة تحديد معايير قياس بعض الأنشطة التي لا تتوفر على نتائج مادية ملموسة يمكن تقويمها (الأمن، التعليم...) وتخصيص أداءها...
- صعوبة تحديد الأهداف لجميع الأنشطة تحديدا دقيقا (برامج الرعاية الاجتماعية...)
- صعوبة التنسيق بين بين نتائج جميع البرامج المقترحة على البرامج المقارنة (التحكم في تطور الظواهر الاقتصادية وآثارها التحكم في سعر الصرف، التضخم.....)

⑭ Budget Management by objectives — موازنة الإدارة بالأهداف

إن الإدارة بالأهداف يمكن أن تكون بديلاً لموازنة البرامج نظراً للصعوبات المذكورة أعلاه. لقد هذا النوع من الموازنات شائعاً بالخاص من طرف الرئيس الأمريكي نيكسون و فورد.

و يرتكز هذا النظام على عنصر الكفاءة الإدارية Management، كما يهتم بالتخطيط، تقويم الأداء، قياس الإنتاجية، وضع مؤشرات إجرائية لقياس فعالية البرامج...

الموازنة الموجهة بالنتائج: أدى التطور في علم الاقتصاد والإدارة المالية إلى وضع أسلوب جديد من الموازنات قائم على مزج لإيجابيات موازنة البرامج والأداء مع إيجابيات الموازنة التعاقدية للإنفاق العام. وفي إعداد هذه الموازنة، يتم ربط مدخلات التخصيصات من خلال وضع مدعومة من المؤشرات لقياس الأداء لكافة المستويات لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق والوصول إلى الأهداف والأولويات الوطنية. بأسلوب آخر النتائج المتوخاة تبرر الأموال المطلوبة، وأن الأداء الفعلي في تحقيق النتائج يقاس بمؤشرات أداء موضوعية.

عوض موازنة تحدد من أسلوب المساومة وتأثير جماعات الضغط للحصول على زيادة في الاعتمادات بلا عتبارات خاصة لخدمة فئة معينة من المجتمع، وأن كل إدارة ستخضع للمساءلة القانونية عند حصول أي خلل أو تبذير في الأموال المخصصة لها وستكون معرضة لجزاءات قانونية إذا لم تحقق الأهداف والنتائج التي قامت من أجلها.

تحليل الموازنة الموجهة بالنتائج

إن الأساس الذي تقوم عليه الموازنة هو تبويب البرامج الأزمة للوصول إلى أهداف مسبقة، مع برمجة إعتمادات تغطي كل برنامج بما يلائم من الوسائل الأزم لتحقيق الأهداف.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريفها بالموازنة التي تعتمد على الربط بين الإنفاق على الأنشطة العامة كافة، وتتابع هذا الإنفاق من خلال وضع مجموعة من مؤشرات القياس للأداء كافة، المستويات لبلوغ فعالية في الإنفاق يعني للأموال المتاحة لتشغيل برامج وأنشطة الموازنة.

قائمة المواضيع المقترحة في التطبيقات

تفصيلاً وتكميلاً للمحاضرات

(الورقة الملحقة)

تحليل الموازنة الموجهة بالنتائج

إن الأساس الذي تقوم عليه الموازنة هو تبويب البرامج الأرمنة للوصول إلى أهداف مسبقة، مع برمجة إدمالي تكاليف كل برنامج بما يتلاءم مع الرصيد الأزم لتحقيق الأهداف.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريفها بالموازنة التي تهتم على الربط بين الإنفاق على الأنشطة العامة، كافة، ونتائج هذا الإنفاق من خلال وضع مجموعة من مؤشرات القياس للأداء (كافة) المسئولية لبلوغ فعالية في الإنفاق يعني للأموال المتاحة لتنفيذ برامج وأنشطة الموازنة.

قائمة المواضيع المقترحة في التطبيقات
تفصيلاً وتكميلاً للمحاضرات
(الورقة الملحقة)

1) أساسيات الموازنة العامة وأسس إعدادها

2) مفهوم الحسابات الختامية وتأثيرها على إدارة الإقتصاد

3) التحليل المالي والمحاسبي للموازنة العامة

4) مفهوم موازنة البرامج والأداء

5) موازنة الإدارة بالأهداف budget management by objectives M.B.O

6) موازنة الأساس الصفري، الموازنة الصفرية
ZERO-based budget

7) الموازنة التشاركية Participatory budget

8) الموازنة التعاقدية contractual budget

9) مفهوم الإقتطاع الجبري وأثره على أسلوب إعداد الموازنة العامة

10) أشكالية الموازنة العامة في الدول الرأسمالية

11) * الإصلاح الإقتصادي الجبري وأثره على الموازنة العامة

* (البحوث، السنة الثانية التسيير العمومي)

12) خصائص الموازنة العامة في الجزائر

* في ظل تقلب الموارد المالية

13) الميزانية التقديرية والفوارق المترتبة عليها

3A année
gestion publique

TD - contrôle de gestion publique